الأمم المتحدة
A/RES/58/202

Distr.: General
4 February 2004

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون
البند ٩١ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/58/481/Add.4*)]

٥٨/٢٠٢ – النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما ''نحو بنيان مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''، وإلى قرارها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]، وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وإلى خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'') التي اعتُمِدت في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[(٣)]،

وإذ تؤكد على أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة جميع

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

مصادر التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية وتدفقات الاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية وإيجاد نظام للتجارة العالمية يتسم بالانفتاح والإنصاف والخضوع للقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز،

وإذ تكرر التأكيد على أن النجاح في بلوغ هدفي التنمية والقضاء على الفقر يتوقف على الحكم الرشيد داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي، وإذ تشدد على أن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تستجيب لاحتياجات الشعب، وتحسين البنية التحتية، تمثل أساس النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل،

وإذ تكرر التأكيد أيضا على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

وإذ ترحب بالتفاعل المتنامي بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، وفقا للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة، ووفقا للاتفاقات ذات الصلة[٤]،

وإذ تشجع على إحراز مزيد من التقدم في مسألة مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، بما فيها العمليات التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجمعات المخصصة، وترحب في الوقت ذاته بالخطوات التي اتُّخذت بهدف تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المؤسسات المالية الدولية،

وإذ تسلم بضرورة التعجيل بتعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وأهمية كفالة أن تكون مفتوحة ونزيهة وشاملة كي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى كفالة النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تقر** بالمؤشرات الأولية المتزايدة التي تدل على أن النشاط الاقتصادي يتعزز تدريجيا في اقتصادات عديدة، بينما تلاحظ مع القلق عدم توازن انتعاش الاقتصاد

---

(٤) تشمل الاتفاقات ذات الصلة الاتفاقين المؤرخين ١٥ نيسان/أبريل ١٩٤٨ بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦، الرقم ١٠٨)، وبين الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (المرجع نفسه، المجلد ١٦، الرقم ١٠٩).

(٥) A/58/369.

العالمي، وهو ما يشكل تحديا لما تبذله البلدان النامية من جهود للقضاء على الفقر وكفالة النمو الاقتصادي المطرد، وتشدد على أهمية تعاون جميع البلدان والمؤسسات في الجهود الرامية إلى تجاوز الأخطار الناجمة عن انعدام الاستقرار المالي وكفالة انتعاش قوي ومطرد؛

٣ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما الاقتصادات الصناعية الكبرى، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار أثر سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي في النمو والتنمية الدوليين؛

٤ - **تقر** بالقلق من أن البلدان النامية مجتمعةً قامت في عام ٢٠٠٢ بتحويل صاف للموارد المالية إلى الخارج للسنة السادسة على التوالي، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي، حسب الاقتضاء، لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ في الوقت ذاته ما بُذل من جهود حتى الآن لبلوغ هذه الغاية وأن تلك التحويلات تدل في الوقت الراهن، بالنسبة لبعض البلدان النامية، على حدوث تطورات إيجابية في الميزان التجاري، وهو أمر لا بد منه، في جملة أمور، لتسديد الديون، ومن شأنه أن يسمح بشراء الأصول الأجنبية؛

٥ - **تشدد** على أهمية اعتماد تدابير فعالة، بما في ذلك آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والحد من الفقر وتعزيز نظمها الديمقراطية؛ وتؤكد مجددا في الوقت ذاته أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن السياسات الوطنية تؤدي الدور الريادي في عملية التنمية؛

٦ - **تؤكد** أهمية وجود مؤسسات محلية قوية لتعزيز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي بغرض تحقيق النمو والتنمية من خلال جملة وسائل منها السياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي والسياسات الهادفة إلى تعزيز القواعد التنظيمية التي تحكم قطاعات الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية، وتؤكد أيضا أن مبادرات التعاون الدولي في هذه المجالات ينبغي أن تشجع تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية؛

٧ - **تشدد** على أهمية تعزيز الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام، وترحب بالجهود التي يبذلها تحقيقا لهذه الغاية صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي، وكذلك بإقدام لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية على بحث السبل الكفيلة بشحذ الأدوات من أجل تعزيز الاستقرار المالي الدولي ومواصلة العمل على منع الأزمات، عن طريق جملة أمور منها تنفيذ الرقابة بشكل عادل وتشديد الرقابة على أسواق رؤوس الأموال والبلدان التي لها أهمية عامة وإقليمية، وذلك بغية تحقيق جملة أمور منها كشف المشاكل والمخاطر في وقت مبكر، وتعزيز الاستجابات المناسبة على مستوى السياسات؛ وتوفير الدعم الكافي بالوسائل

الاحترازية لمعالجة الأزمات الخارجية؛ واعتماد مزيد من التحسينات في مجال شفافية بيانات الاقتصاد الكلي والمعلومات الإحصائية المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

٨ - **تكرر التأكيد** في هذا الصدد على أهمية التدابير التي تتخذ للتخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وتحسين شفافية التدفقات المالية والمعلومات المتصلة بها، وضرورة النظر فيها؛

٩ - **تلاحظ** أثر الأزمات المالية ومخاطر العدوى في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغض النظر عن حجمها، وتشدد على ضرورة كفالة امتلاك المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، لمجموعة ملائمة من المرافق والموارد المالية للتصدي بطريقة سريعة وملائمة، وفقا لسياساتها، لتلك الأزمات؛

١٠ - **تلاحظ أيضا** أهمية دفع الجهود الجارية لإصلاح البنيان المالي الدولي، على النحو المتوخى في توافق آراء مونتيري[٢]، وتشدد على الحاجة إلى أن تتضمن تلك الجهود مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مشاركة فعلية، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة بحث المسائل المتعلقة بإسماع صوت تلك البلدان وكفالة مشاركتها الفعلية، وفق ما ورد في بلاغي لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية واللجنة الإنمائية في اجتماعيهما الأخيرين، في دبي، في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتتطلع إلى بحث خريطة طريق بشأن هذه المسألة في اجتماعهما المقبل في نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

١١ - **ترحب** بالعمل المتواصل الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي بشأن الحصص، وتلاحظ إتمام الصندوق للاستعراض العام الثاني عشر المتعلق بالحصص، وهو التقرير الذي أشار إلى كفاية المستوى الحالي لموارد الصندوق وإلى اعتزام المجلس التنفيذي، خلال فترة الاستعراض العام الثالث عشر، أن يرصد عن كثب ويقيم مدى كفاية موارد الصندوق والنظر في التدابير الكفيلة بتوزيع الحصص على نحو يعكس التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، والنظر في التدابير القمينة بتعزيز إدارة الصندوق؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة كفالة المشاركة الفعلية والمتساوية للبلدان النامية في صياغة المعايير والقوانين المالية، وتشدد على ضرورة كفالة تنفيذها، بشكل طوعي وتدريجي، بوصفها مساهمة في الحد من الضعف في مواجهة الأزمات المالية ومخاطر العدوى؛

١٣ - **تدعو** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والصناديق الإنمائية إلى مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد على أن تعزيز

المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يزيد من قدرتها على التملك ومن فعاليتها بوجه عام، وتعد مصدرا أساسيا للمعارف والخبرات بالنسبة لأعضائها من البلدان النامية؛

١٤ - **تهيب** بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تستند، في تقديمها للمشورة في مجال السياسات والدعم المالي للبلدان الأعضاء، إلى استراتيجيات تلك البلدان الوطنية للإصلاح والتنمية، وأن تولي الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولقدراتها التنفيذية، وأن تقلل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لبرامج التكيُّف الهيكلي في القطاعات الضعيفة من المجتمع، وأن تأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت أهمية سياسات واستراتيجيات التوظيف والقضاء على الفقر التي تراعي نوع الجنس؛

١٥ - **تكرر تأكيد** أهمية تسوية أزمات الديون المستحقة على الدول بطريقة منظمة، وتلاحظ تزايد الاستخدام الطوعي لأحكام العمل الجماعي في السندات السيادية على الصعيد الدولي، وتحيط علما بالجهود المبذولة من قبل الدول المدينة والدائنين الخاصين لوضع مدونة طوعية لقواعد السلوك لتسوية أزمات الديون المستحقة على الدول؛

١٦ - **تشجع** الجهود المبذولة، بما في ذلك ما تقوم به مؤسسات بريتون وودز، لتحسين عملية تقييم القدرة على تحمل عبء الديون في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من خلال جملة أمور من بينها تطوير أدوات أفضل لمعالجة الصدمات الآتية من الخارج وضرورة أخذ العوامل المميِّزة للبلد بعين الاعتبار؛

١٧ - **تشجع أيضا** على النظر في مقترحات لاستحداث آليات ابتكارية عامة وخاصة لتمويل التنمية، على ألا تثقل تلك الآليات كاهل البلدان النامية بلا داع، وعلى دراسة نتائج التحليل المطلوب إلى الأمين العام عن المصادر المبتكرة الممكنة للتمويل، وذلك في المنتديات الملائمة، مع الإحاطة علما باقتراح استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، أخذا في الاعتبار أن أي تقدير لمخصصات حقوق السحب الخاصة لابد وأن يحترم النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي والنظام الداخلي المعمول به في الصندوق، الذي يقضي بأخذ الاحتياج العالمي للسيولة على المستوى الدولي في الاعتبار؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.

الجلسة العامة ٧٨
٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣